بيان صادر عن الشخصيات الوطنية المستقلة

نعيش بقلق شديد بسبب الأزمة الوطنية الفلسطينية وعدم توصل الحوار الوطني الى الاتفاق الذي ينهي الانقسام ويعيد الوحدة الوطنية ويتحمل مسؤولية مجابهة التحديات المصيرية.

إننا إذ نسجل باسم الشخصيات الوطنية المستقلة، تقديرنا الكبير للقيادة المصرية على جهودها الدؤوبة الرامية لإنجاح الحوار الوطني الفلسطيني، وندعوها لمواصلة دورها حتى يتكلل بالنجاح، فإننا نؤكد، ومن موقع مسؤوليتنا الوطنية، حرصنا على ضرورة استئناف الحوار الوطني الشامل فورا، والعمل بكل جدية ومسؤولية لإنجاحه بالاستناد الى جميع الجهود والمبادرات السابقة، وما أنجزته لجان الحوار من تقدم هام، كما ندعو للعمل لاستكماله على أساس القناعة العميقة بأن الوحدة ضرورة وطنية وليست خيارا سياسيا.

وفي هذا السياق نرى من موقع مسؤوليتنا الوطنية ضرورة أن نسجل بوضوح موقفنا من قضايا الحوار التالية:

أولا: الحوار الثنائي

إن الحوار الثنائي بين حركتي فتح وحماس خارج إطار الحوار الوطني الشامل يضعف مبادئ التعددية والمساواة والمشاركة، التي تتطلب جهود ومسؤوليات ومشاركة جميع الأحزاب والفصائل والشخصيات الوطنية المستقلة، خصوصا أن الحوار الثنائي في هذه المرحلة يتناول حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني.

ثانيا: اللجنة الفصائلية المشتركة

إننا نتمسك بما تم التوافق عليه في مؤتمر الحوار الوطني الشامل في آذار الماضي في القاهرة، بالدعوة الى تشكيل حكومة وفاق وطني انتقالية تتولى مسؤولية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وإجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، ورفع الحصار عن قطاع غزة وإعماره بأسرع وقت ممكن.

أننا نعارض اتخاذ أية خطوة سياسية أو أمنية، وخصوصا تشكيل لجنة فصائلية بديلا عن حكومة الوفاق الوطني، ونعتبر أن أية اتفاقات بهذا الاتجاه تعني قبول الأمر الواقع الانقسامي والبناء عليه وتكريسه، بما يخدم الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية.

ثالثا: حكومة الوفاق الوطني الانتقالية

- إننا ندعو الى تشكيل حكومة وفاق وطني انتقالية تستند الى الشرعية الوطنية الفلسطينية والعربية والدولية، ويلتزم برنامجها بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومرجعيتها منظمة التحرير الفلسطينية.
- كما ندعو أن تتولى هذه الحكومة مسؤولية فك الحصار عن قطاع غزة وإعادة اعماره بأسرع وقت ممكن، والتحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بموعدها الدستوري، وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل خدمة قضايا الصمود الوطني ومجابهة التحديات الإسرائيلية في تهويد القدس ومصادرة الأرض واستعمارها وتقطيع أوصال الوطن.
- إن مسألة إعادة اللحمة الوطنية والإنسانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة تتطلب ضرورة فتح ممر آمن ودائم ومتواصل بينهما.

رابعا: منظمة التحرير الفلسطينية

- إننا نتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وضرورة إعادة تشكيلها وفقا لإعلان القاهرة في العام ٢٠٠٥ ولما اتفق عليه في لجان الحوار الوطني، بحيث تضم جميع مكونات وشرائح المجتمع الفلسطيني.
- إننا نؤيد تشكيل إطار وطني مؤقت يضم الأمناء العامين للفصائل وأعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء هيئتي رئاسة المجلسين الوطني والتشريعي وشخصيات وطنية مستقلة بما لا يمس مكانة المنظمة ودور مؤسساتها، لكي يقوم بالإشراف على تنفيذ كل ما يتفق عليه في كافة لجان الحوار الوطني.
- إننا ندعو الى التوصل الى وقف إطلاق نار متبادل في الضفة الغربية وقطاع غزة دون الاجحاف بحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة ما دام الاحتلال الإسرائيلي قائما.
- إننا ندعو الى الإسراع في إتمام تبادل الأسرى بما يكفل تحرير أكبر عدد ممكن من أسرانا البواسل، والعمل من أجل إطلاق جميع الأسرى بأسرع وقت ممكن.

خامسا: الانتخابات

- إننا ندعو لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها الدستوري على أساس التمثيل النسبي الكامل، وبنسبة حسم لا تتجاوز ٢٪.
- كما ندعو الى تشكيل لجنة الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية من قبل سيادة الرئيس بعد التشاور مع حكومة الوفاق الوطني.

سادسا: الأمن

إننا ندعو سيادة الرئيس الى تشكيل لجنة أمنية عليا بعد التشاور مع حكومة الوفاق الوطني الانتقالية لكي تقوم بإعادة توحيد وإصلاح وتفعيل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- وفي هذا السياق فإننا ندعو الأشقاء المصريين والعرب للمساعدة في إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق ما يتم الاتفاق عليه في الحوار الوطني الشامل.

سابعا: المصالحة

- إننا نؤكد على حرمة الدم الفلسطيني واستخدام الحوار والأساليب الديمقراطية، ونبذ استخدام العنف والتحريض واللجوء الى الإقصاء والتخوين والتكفير في حل الخلافات والنزاعات في صفوف الشعب الواحد.
- إننا ندعو إلى تنفيذ الفكرة التي أقرتها لجنة المصالحة بتشكيل صندوق للتعويضات، ونؤكد على جاهزية الجميع للمساهمة في هذا الصندوق، ودعمه بكل مسؤولية وطنية عالية، ودعوة الأشقاء والأصدقاء للمساندة.
- إننا نؤكد على إدانة الاعتقال السياسي وكل أشكال التعدي على المؤسسات العامة والأهلية والخاصة، وعلى حقوق الإنسان وحرياته، والمطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين فورا، وعدم اعتقال أحد على خلفية سياسية، وتقديم كل من يثبت عليه ارتكاب أية جريمة للمحاكم المدنية.

إن الوقت من دم والتاريخ لا يرحم، واستمرار الانقسام أدى وسيؤدي الى كارثة وطنية أكبر بحق القضية الفلسطينية.

وفي الختام، فإننا نؤكد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي أساس إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، برنامج حق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على جميع الأرض المحتلة عام ١٩٦٧.

كما نؤكد على حق شعبنا في النضال بكافة السبل المشروعة من أجل نيل حقوقه وأهدافه الوطنية.

الدفعة الأولى من الموقعين على البيان:

١	منيب رشيد المصري	١٨	زياد عنبتاوي
٢	حنان عشراوي	١٩	شرحبيل الزعيم
٣	مهدي عبد الهادي	٢٠	يحيى شاور
٤	هاني المصري	٢١	نافذ حرباوي
٥	عزام الشوا	٢٢	رياض حسن الخضري
٦	جانيت ميخائيل	٢٣	عبد العزيز الحاج أحمد
٧	وليد الاحمد	٢٤	فؤاد شحادة
٨	زاهي خوري	٢٥	الأب عمانويل مسلم
٩	خالد العسيلي	٢٦	علي الحايك
١٠	علي ابو شهلا	٢٧	محمد السبعاوي
١١	اياد السراج	٢٨	فيحاء عبد الهادي
١٢	فيصل الشوا	٢٩	مأمون ابو شهلا
١٣	خالد الحروب	٣٠	سعد عبد الهادي
١٤	ليديا الاعرج	٣١	ابراهيم حداد
١٥	جودة مرقص	٣٢	حسن الكاشف
١٦	فؤاد السريدي	٣٣	محمد توفيق اليازجي
١٧	سمير حليلة		